

الفصل الثالث عشر

الاقتصاد الفلسطيني

نظرة عامة

استمرت معاناة الاقتصاد الفلسطيني من ممارسات وسياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2008، حيث واجهت التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية عقبات كبيرة بسبب استمرار التوسع الاستيطاني، واستمرار التمزيق لمجالها الجغرافي والاقتصادي عبر نشر الحواجز ونقاط التفتيش واستمرار بناء الجدار العازل الذي أدى إلى هجرة 3880 أسرة فلسطينية، إضافة لتهجير نحو 27,850 فرد فلسطيني حتى نهاية عام 2008. كما تراجعت مؤشرات الأداء الاقتصادي بشكل حاد في قطاع غزة، خاصة وأن القطاع يسهم في المتوسط بنحو 44 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وذلك نتيجة لاستمرار الحصار الإسرائيلي، الذي اشتدت وتيرته على القطاع منذ منتصف عام 2007، ليتم تقييد دخول السلع والمواد والبضائع والسيولة النقدية. وقد نجم عن ذلك تعرض القطاع الخاص لأضرار بالغة، لاسيما وأنه يوظف نحو 100 ألف عامل، أي ما يمثل نحو 53 في المائة من عمالة القطاع، منهم نحو 40 ألف عامل، يعملون في مجال الزراعة والصادرات الزراعية. ولقد أدت كل هذه الأمور إلى تزايد اعتماد قطاع غزة على المساعدات الخارجية، وتزايد الوزن النسبي للسوق السوداء في اقتصاد القطاع.

كما شهدت نهاية عام 2008 أحداثاً مأساوية إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والذي أسفر عن قتل وإصابة 6,815 شخصاً منهم 1,315 شهيداً (بينهم 415 طفلاً و110 نساء) لتتفاقم وتندهور الأوضاع الاقتصادية بشكل متسارع في القطاع.

ولقد أظهرت مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني لعام 2008 تزايد فجوة الناتج المحلي الإجمالي، حيث استمر عجز الناتج عن تغطية الاستهلاك الكلي، كما تزايد العجز في الميزان التجاري، واستمر عجز الإيرادات العامة (باستثناء المنح والمساعدات) للموازنة الفلسطينية عن تغطية الإنفاق العام، وارتفع معدل التضخم. وبذلك أصبح الاقتصاد الفلسطيني أكثر هشاشة بسبب تراجع قدراته الإنتاجية، وتزايد الطلب المحلي الاستهلاكي الممول في معظمه من المساعدات الدولية. ولكن تواصل الدعم الدولي للاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2008 أسهم بشكل كبير في درء كارثة اقتصادية وإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

السكان والقوى العاملة

ارتفع عدد السكان⁽¹⁾ في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 3.51 مليون نسمة في عام 2007 إلى 3.61 مليون نسمة في عام 2008، يتوزعون بواقع 62.3 في المائة في الضفة الغربية و37.7 في المائة في قطاع غزة، ليبلغ معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2008 نحو 2.96 في المائة في عام 2008. وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدل مقارنة بالعام 2000، حيث بلغ حينها 3.2 في المائة، إلا أنه أعلى من المعدل الذي تحقق خلال العامين السابقين (2006 و2007)، ويشير ذلك إلى حدوث تحول في معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية باتجاه التصاعد، كما يمثل ضغطاً إضافياً على الموارد الفلسطينية المحدودة. كما أدى هذا النمو السكاني إلى ارتفاع الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية من 481 فرد/كم² في عام 1999 إلى 626 فرد/كم² في عام 2008.

وفيما يخص القوى العاملة الفلسطينية، فقد شهدت نمواً بنحو 3.1 في المائة في عام 2008 حيث ارتفع عددها من 848.5 ألف عامل في عام 2007 إلى 874.7 ألف عامل في عام 2008. وهو معدل قابل للزيادة نظراً لاتساع الهرم السكاني الفلسطيني باتساع قاعدته وفتوته. كما أدى تراجع عدد العاملين من 634.2 ألف عامل في عام 2007 إلى 625.6 ألف عامل في عام 2008 إلى ارتفاع نسبة البطالة من 25.3 في المائة إلى 28.5 في المائة في نفس الفترة. ويشير هذا المعدل إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية في عام 2008 إلى 249.1 ألف فرد، وهو ما يشكل السبب الرئيسي لتفاقم مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية. كما أنه يعكس عجز الاقتصاد الفلسطيني عن استيعاب قوته العاملة، التي يفترض أنها تمثل أحد عناصر الإنتاج الهامة والأكثر وفرة، إضافة لخطورة هذه المشكلة على الصعيد الاجتماعي في ظل عدم استقرار الظروف الأمنية.

كما تدهورت أوضاع التشغيل والعمالة، بسبب الحصار في غزة والجدار العازل في الضفة الغربية، فقد تجاوز معدل البطالة 49 في المائة في غزة وأكثر من 16 في المائة في الضفة⁽²⁾. وكانت الظاهرة الأشد خطورة ارتفاع البطالة بين صفوف الشباب لتبلغ 27 في المائة في الضفة، ونحو 62 في المائة في غزة. كما استمرت معاناة سوق العمل الفلسطيني من انخفاض نسبة المشاركة، التي بلغت نحو 41.6 في المائة فقط عام 2008، وهو الأمر الناجم عن تراجع نسبة مشاركة النساء، التي بلغت نحو 15.7 في المائة فقط، إضافة لاقتصار نسبة مشاركة الرجال على نحو 67.1 في المائة.

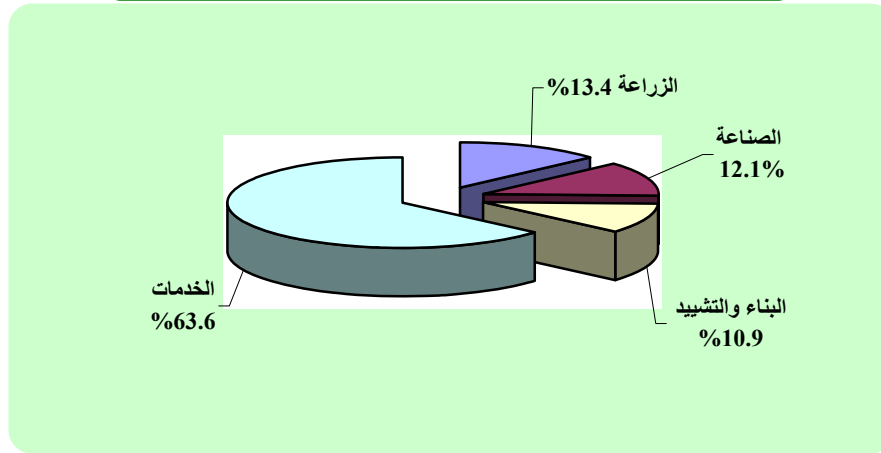
كذلك فقد شهد عام 2008 ارتفاعاً في أعداد ونسب العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (من سكان الضفة الغربية فقط) الذين ارتفع عددهم من 62.6 ألف عامل في عام 2007 وبما يمثل 9.9 في المائة من إجمالي العاملين، إلى 75.1 ألف عامل في عام 2008 وهو ما يمثل نحو 12 في المائة من إجمالي عدد العاملين، مقابل تراجع عدد العمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي من 571.6 ألف عامل في عام 2007 (وهو ما يمثل 90.1 في المائة من إجمالي عدد العاملين)، إلى

(1) أحدث تعداد سكاني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008.

(2) تقديرات البنك الدولي 2008.

نحو 550.5 ألف عامل في عام 2008 (وهو ما يمثل 88 في المائة من إجمالي عدد العاملين). وتوزعت العمالة الفلسطينية على قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والخدمات بواقع 13.4 في المائة، 12.1 في المائة، 10.9 في المائة و63.6 في المائة لكل قطاع على التوالي، الملحق (1/13) والشكل (1).

الشكل (1) : توزيع القوى العاملة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية عام 2008



المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، النشرة السنوية، رام الله، ابريل 2009.

ويشير هذا التوزيع إلى تراجع مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في التوظيف حيث بلغت نحو 15.6 في المائة و12.6 في المائة على التوالي في عام 2007. وجاء التراجع لحساب القطاعات الخدمية التي ارتفعت مساهمتها في التوظيف من 60.8 في المائة في عام 2007 إلى 63.6 في المائة في عام 2008، نتيجة لنمو أنشطة النقل والتخزين والاتصالات والتجارة والسياحة والمطاعم والأنشطة المالية.

كذلك يشير هذا التوزيع إلى أن قطاع البناء والتشييد كان الأكثر تراجعاً في مساهمته في التوظيف في الأراضي الفلسطينية مقارنة بمستواه في العام 1999، حين بلغت مساهمته نحو 22.1 في المائة، مقابل 10.9 في المائة في عام 2008. كما تراجع مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في التوظيف من نحو 28.1 في المائة في عام 1999 إلى نحو 25.5 في المائة في عام 2008.

أداء الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً ملحوظاً في عام 2008 بلغ نحو 9.1 في المائة حيث ارتفعت قيمته من نحو 4.67 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 5.01 مليار دولار في عام 2008. إلا أن الناتج المحلي الحقيقي،

مقوماً بالأسعار الثابتة للعام 1997، لم يحقق إلا نمواً بلغ نحو 2.3 في المائة مقارنة بنحو 4.9 في المائة في عام 2007. وقد نجم عن ذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي من 1,293 دولار في عام 2007 إلى 1,285 دولار في عام 2008.

ويعزى النمو الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2008 لعدة عوامل أهمها حدوث نمو اقتصادي في الضفة الغربية، استناداً للزيادة النسبية في أعداد العاملين منها في إسرائيل ومن ثم زيادة تحويلاتهم، وزيادة الطلب على الخدمات السياحية وزيادة الصادرات من السلع الزراعية إلى إسرائيل التي نمت بنحو 25 في المائة. ونمو قطاع الخدمات المعتمد على نشاط القطاع غير المنظم في قطاع غزة، بشكل قلص نسبياً من آثار الحصار المفروض من إسرائيل على المعابر الحدودية للقطاع. وانتظام تدفق المساعدات الدولية وإيرادات المقاصة من إسرائيل للموازنة الفلسطينية، بشكل أسهم في سداد رواتب وتأخرات العاملين في السلطة، بالإضافة إلى سداد جزء من مستحقات القطاع الخاص الفلسطيني، وتنشيط عجلة دورة الدخل في الاقتصاد الفلسطيني.

وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية من نحو 1,332 دولار في عام 2007 إلى نحو 1,412 دولار في عام 2008، إلا أن هذا المتوسط يظل أقل مما تحقق للفرد الفلسطيني في العام 1999، حين بلغ متوسط نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي نحو 1,501 دولار. كما تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، مقوماً بالأسعار الثابتة للعام 1997، من 1,445 دولار في عام 2007 إلى 1,109 دولار في عام 2008، أي بتراجع بلغت نسبته 23.2 في المائة، بالرغم من بلوغه نحو 1,707 دولار في العام 1999. وبالتالي، فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي في عام 2008 بنحو 35.1 في المائة عن مستواه المتحقق في العام 1999.

القطاع الزراعي

تراجعت قيمة الناتج الزراعي من 294.5 مليون دولار في عام 2007 إلى 235 مليون دولار في عام 2008 وهو ما أدى إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 6.3 في المائة إلى 4.6 في المائة خلال نفس الفترة، مقابل بلوغ قيمة هذا الناتج 455 مليون دولار في عام 1999 وبلغ مساهمته في الناتج المحلي 10.9 في المائة. وقد جاء هذا التراجع كمحصلة للسياسات الإسرائيلية العدوانية تجاه الأراضي الزراعية الفلسطينية من خلال التجريف والمصادرة وتقييد استخدام المزارعين للأراضي والمياه ونشر الحواجز وفرض القيود والإجراءات التي تعوق عمليات حصد الثمار وتعبئتها ونقلها من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك، الشكل (2).

القطاع الصناعي

ارتفعت قيمة الناتج الصناعي من 588.3 مليون دولار في عام 2007 إلى 693.5 مليون دولار في عام 2008، وهو ما أدى إلى ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 12.6 في المائة إلى 13.6 في المائة خلال

نفس الفترة. ومع ذلك تبقى تلك المساهمة أقل مما تحقق في العام 1999، حيث بلغت 14.8 في المائة. وبذلك تراجعت مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 25.7 في المائة في العام 1999 إلى 18.2 في المائة عام 2008، بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، الذي أدى إلى توقف نحو 97 في المائة من المؤسسات الصناعية للقطاع عن العمل، جراء عدم توفر مدخلات الإنتاج اللازمة.

قطاع البناء والتشييد

تراجعت قيمة ناتج قطاع البناء والتشييد من 304.5 مليون دولار في عام 2007 إلى 248.6 مليون دولار في عام 2008، مع تراجع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 6.5 في المائة إلى 4.9 في المائة في هذين العامين على التوالي. وكانت مساهمة هذا القطاع تصل إلى 20 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في بعض السنوات، كونه استثماراً آمناً وقل مخاطرة، وهي الأمور التي حرصت السياسات والممارسات الإسرائيلية على تغييرها، لتجعل من كافة أشكال الاستثمار في الأراضي الفلسطينية استثماراً خطراً، وتقطيع التواصل الجغرافي للسكان الفلسطينيين كأداة إضافية ضمن حزمة سياساتها الهادفة إلى تفرغ الأراضي الفلسطينية من سكانها ودفعهم للهجرة بحثاً عن مواطن أخرى سواء للعيش أو للاستثمار. هذا، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى المتعلقة بارتفاع أسعار مواد البناء، لاسيما الحديد والاسمنت، وتقييد إسرائيل استيرادها للضفة الغربية، ومنعها لقطاع غزة.

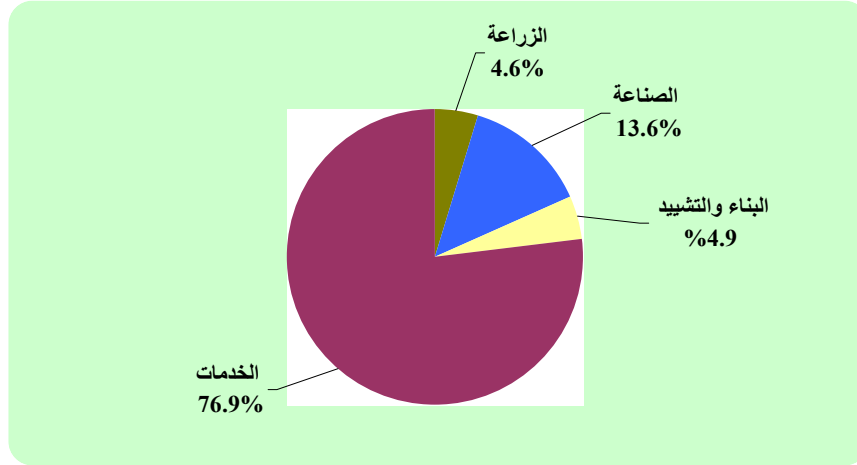
قطاع الخدمات

تراجعت مساهمة قطاعي الزراعة والبناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي، بسبب ارتفاع مساهمة القطاعات الخدمية، والتي ارتفعت قيمة ناتجها من نحو 3.5 مليار دولار عام 2007 إلى نحو 3.9 مليار دولار في عام 2008، مع ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، من 74.6 في المائة إلى 76.9 في المائة خلال نفس الفترة.

وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لنمو النشاط التجاري والحكومي ولتزايد وتيرة النشاط السياحي. وطبقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2008، فقد ارتفع عدد النزلاء من 315.9 ألف نزير إلى 446.1 ألف نزير للعامين على التوالي. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد ليالي المبيت من 673.5 ألف ليلة في عام 2007 إلى 1.3 مليون ليلة في عام 2008، وإلى ارتفاع نسبة إشغال الغرف من 25.1 في المائة إلى 36 في المائة خلال نفس الفترة. وبذلك ازدادت نسبة إشغال الأسرة من 20.9 في المائة في عام 2007 إلى 32.6 في المائة في عام 2008، وقد تركز النشاط السياحي والفندقي في الضفة الغربية بسبب نشاط سياحة المؤتمرات، وتدفق البعثات والوفود الدولية لمدن الضفة الغربية خلال هذا العام.

ومع ذلك تبقى هذه المعدلات الأفضل على الإطلاق في مؤشرات الأداء السياحي الفلسطيني منذ العام 1999، مع الإشارة إلى أن هذه المؤشرات تمت دون رصد أي نشاط سياحي في قطاع غزة خلال هذا العام، نتيجة للحصار المفروض على القطاع من قبل إسرائيل منذ منتصف عام 2007.

الشكل (2) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008



المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، النشرة السنوية، رام الله، أبريل 2009.

التجارة الخارجية

شهدت التجارة الخارجية نموًا ملحوظًا خلال عام 2008. ويعود ذلك بصفة أساسية لسماع السلطات الإسرائيلية وبناءً على الضغوط من المجتمع الدولي أو نتيجة لعدد من الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا الإسرائيلية، بتخفيف بعض القيود المفروضة على تصدير السلع والمنتجات الفلسطينية، وعلى الأخص الصادرات الزراعية من الضفة الغربية، لاسيما تلك التي يحتاجها السوق الإسرائيلي.

وارتفعت قيمة الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات من 500 مليون دولار في عام 2007 إلى 737 مليون دولار في عام 2008، مع ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 10.7 في المائة إلى 14.5 في المائة خلال الفترة ذاتها. وسمحت إسرائيل بتصدير بعض الشحنات من قطاع غزة، وذلك بعد قرار من المحكمة العليا، ليتم تصدير الزهور والتوت الأرضي بما يمثل نحو 10 في المائة فقط من إجمالي الكمية المتاحة للتصدير. كما سمحت بتدفق بعض الشحنات من السلع كالمنتجات الزراعية من الضفة الغربية لإسرائيل، وهو ما أدى إلى نمو قيمة الصادرات الفلسطينية خلال هذا العام.

أما الواردات الفلسطينية من السلع والخدمات، فقد ارتفعت قيمتها من نحو 3.6 مليار دولار في عام 2007 لنحو 3.8 مليار دولار في عام 2008، مع تراجع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 77.4 في المائة إلى نحو 73.9 في المائة للعامين 2007 و2008 على التوالي.

وتراجعت قيمة العجز في ميزان السلع والخدمات من نحو 3.1 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 3 مليار دولار في عام 2008 مع انخفاض نسبة ذلك العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من 66.7 في المائة إلى 59.5 في المائة خلال نفس الفترة، كحصلة طبيعية لنمو الصادرات الفلسطينية في عام 2008 بمعدل تجاوز كثيراً معدل نمو الواردات الفلسطينية. كما أسفر عن ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات من 13.8 في المائة في عام 2007 إلى 19.6 في المائة في عام 2008، وهو أعلى معدل للتغطية يتم الوصول إليه منذ العام 2003، إلا أنه يبقى أقل مما تحقق في العام 2000 حين بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات نحو 24.5 في المائة.

وبالرغم من التحسن النسبي في مؤشرات أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية خلال 2008، إلا أن تحليل الهيكل التجاري للاقتصاد الفلسطيني يوضح استمرار معاناته من العديد من الاختلالات المتمثلة في استمرار ارتفاع نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل يفوق طاقة الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى استمرار ارتفاع نسبة الواردات لإجمالي حجم التجارة الفلسطينية من 83.1 في المائة في عام 1999 إلى 87.8 في المائة في عام 2007 لتبلغ عام 2008 نحو 83.6 في المائة. ورغم أن ارتفاع هذه النسبة لا يشكل بحد ذاته خلافاً جوهرياً، إلا أن هيكل تلك الواردات هو المؤشر الحقيقي لتقييم أثرها الاقتصادي، حيث أوضحت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لعام 2008، اعتماد الواردات الفلسطينية على الواردات الاستهلاكية دون الواردات من المواد الأولية، والسلع الوسيطة، والاستثمارية، حيث أنه من المعلوم أن زيادة الأولى تقود إما للإحلال محل المنتج المحلي أو لتسرب الدخل، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تراجع القدرات الإنتاجية للاقتصاد وزيادة العجز الحالي والمستقبلي في الميزان التجاري، في حين تقود الثانية إلى زيادة الإنتاج الموجه لتلبية الطلب المحلي أو الخارجي، وهو ما يقود في المحصلة لتحسن الميزان التجاري والنمو الاقتصادي.

وقد مثلت الواردات من المواد الغذائية والمشروبات المختلفة والسلع والمنتجات تامة الصنع نحو 82.1 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الفلسطينية في عام 2008. كذلك فقد استمر استئثار الاقتصاد الإسرائيلي بالتجارة الفلسطينية، حيث مثلت الصادرات لإسرائيل نحو 93 في المائة من إجمالي الصادرات الفلسطينية ومثلت الواردات من إسرائيل نحو 97.5 في المائة من إجمالي الواردات الفلسطينية ليبقى السوق الفلسطيني مسخراً لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي ومحضراً لقطاعاته الإنتاجية والتصديرية، ومن ثم لميزانه التجاري ولمعدل نمو ناتجه المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد الإسرائيلي منه، وذلك على حساب استنزاف قدرات الاقتصاد الفلسطيني وتدمير قطاعاته الإنتاجية.

التطورات المالية

استمر الاتجاه العام للموازنة العامة في التزايد، حيث ارتفعت قيمة الإنفاق العام، متضمناً ذلك الجزء الخاص بصافي الإقراض الذي يعكس المبالغ المسددة من الموازنة لسداد الديون المستحقة على البلديات والهيئات الفلسطينية لصالح شركات الكهرباء والطاقة الإسرائيلية، والتي تقوم إسرائيل بخصمها تلقائياً من مبالغ أموال المقاصة التي تحصلها إسرائيل على الواردات القادمة للأراضي الفلسطينية المحتلة من الخارج عبر موائنها، من 2.88 مليار دولار في عام 2007 إلى 3.14 مليار دولار في عام 2008 محققاً بذلك معدل نمو قدره 8.7 في المائة. وقد جاء هذا النمو نتيجة لزيادة الإنفاق الجاري المتضمن سداد رواتب موظفي السلطة والنفقات التشغيلية والتحويلية، حيث ارتفعت قيمته من نحو 2.03 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 2.38 مليار دولار في عام 2008 أي بمعدل نمو بلغ نحو 17.2 في المائة. وبذلك، ارتفعت حصة الإنفاق الجاري في الإنفاق العام من 70.7 في المائة في عام 2007 إلى 75.9 في المائة في عام 2008. ويعزى ذلك الأمر بصفة أساسية إلى ارتفاع الإنفاق المخصص لسداد رواتب وأجور العاملين في السلطة والنفقات التحويلية الأخرى.

كما شهدت الموازنة الفلسطينية استمرار انحسار الإنفاق الاستثماري الذي تراجعته قيمته من 310 مليون دولار في عام 2007 تم تمويلها بالكامل من المساعدات الخارجية من خارج بنود الموازنة، إلى 308 مليون دولار في عام 2008 تم تمويل 250 مليون دولار منها من المساعدات الدولية من خارج بنود الموازنة. وبالتالي، فقد تراجعت حصة الإنفاق الاستثماري في الإنفاق العام من 10.8 في المائة في عام 2007 إلى 9.8 في المائة في عام 2008.

وتراجعت قيمة صافي الإقراض من نحو 534 مليون دولار في عام 2007 شكلت 18.6 في المائة من إجمالي الإنفاق العام إلى حوالي 446.9 مليون دولار في عام 2008 شكلت 14.3 في المائة من إجمالي الإنفاق العام.

وارتفعت القيمة الإجمالية للإيرادات العامة بما فيها المنح والمساعدات، من نحو 2.63 مليار دولار عام 2007 إلى 3.53 مليار دولار عام 2008، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 34.3 في المائة. وقد اعتمدت هذه الإيرادات على مصدرين أساسيين، هما الإيرادات الجارية (بما فيها إيرادات المقاصة مع إسرائيل)، التي بلغت نحو 1.8 مليار دولار، والمساعدات الخارجية للموازنة التي بلغت نحو 1.76 مليار دولار.

وبذلك بلغت قيمة عجز الموازنة الفلسطينية قبل المنح والمساعدات نحو 1.37 مليار دولار، تم تمويله من خلال تدفق تمويل خارجي بلغ 1.76 مليار دولار. وبالنتيجة، فقد حققت الموازنة الفلسطينية فائضاً بقيمة 393 مليون دولار، تم استخدامه لسداد جزء من مديونية السلطة الفلسطينية تجاه مؤسسات القطاع الخاص والجهاز المصرفي الفلسطيني. وبالرغم من تحقيق الموازنة الفلسطينية بعض الانجازات الهامة التي تمثلت في سداد المتأخرات المستحقة منذ سنوات سابقة لموظفي السلطة ولبعض مؤسسات القطاع الخاص، إضافة لقدرتها على تمويل جزء من الإنفاق الرأسمالي من

دخل الموازنة بحوالي 58 مليون دولار، إلا أن الموازنة الفلسطينية لا زالت رهينة لمتغيرات خارجية تستطيع أن تخل بمسارها متى شاءت حيث مثلت إيرادات المقاصة مع إسرائيل، والتي تتحكم إسرائيل في وتيرة سدادها، إضافة لأموال المساعدات والمنح التي يتحكم فيها المجتمع الدولي، نحو 81.2 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة الفلسطينية.

وقد غطت الإيرادات الجارية، أي بعد استبعاد المنح، حوالي 74.2 في المائة من الإنفاق الجاري في عام 2007 مقابل تغطيتها نحو 97.2 في المائة في العام 1999. كما بلغت نسبة عجز الموازنة، قبل المنح، إلى الناتج المحلي الإجمالي 26.9 في المائة في عام 2008، مقارنة مع 7 في المائة فقط في عام 1999.

وأسهم في زيادة الإيرادات الجارية للموازنة خلال عام 2008، وطبقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية، انتظام إسرائيل في سداد إيرادات المقاصة التي ارتفعت عن مستواها في عام 2007 بنحو 6.2 في المائة (مقومة بالشيكل الإسرائيلي). وقد كان من الممكن زيادة إيرادات المقاصة عن المتوقع فعلياً، إلا أن الحصار المفروض على قطاع غزة، ووقف العمل بالكود الجمركي للقطاع منذ منتصف عام 2007، أدى لحرمان الموازنة الفلسطينية من إيرادات المقاصة (ضريبة القيمة المضافة)، على الواردات التي كانت تتدفق للقطاع، حيث تراجعت هذه الإيرادات بنسبة 65 في المائة عن مستواها المتوقع في عام 2007.

النشاط المصرفي

واجه القطاع المصرفي خلال عام 2008 ظروفاً داخلية وخارجية متباينة التأثير، حيث شهدت الأسواق العالمية استمرار انخفاض الدولار وتدهور قيمته، بشكل أفقد الودائع المصرفية الفلسطينية نحو ثلث قيمتها، كما استمرت إسرائيل في تقييد إمدادات السيولة النقدية اللازمة لدورة النشاط الاقتصادي والمصرفي في قطاع غزة. كما حال عدم وجود عملة وطنية وعدم سيطرة سلطة النقد الفلسطينية على الأدوات الخاصة بالسياسة النقدية دون الحد من تلك الآثار السلبية لذلك التراجع.

وحققت مؤشرات أداء القطاع المصرفي الفلسطيني نمواً جيداً خلال عام 2008، حيث ارتفع إجمالي الموجودات من نحو 6.98 مليار دولار (نحو 149.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2007، إلى نحو 7.64 مليار دولار (نحو 149.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2008. كما ارتفعت الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني من نحو 4.98 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 5.69 مليار دولار في عام 2008، مع ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للعامين على التوالي من 106.6 في المائة إلى 111.6 في المائة. ويتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني من 21 مصرفاً منها بنك أجنبي واحد (سويسري) وأغلبها بنوك محلية ووافدة (معظمها أردنية).

كما تراجع نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع من 35.3 في المائة في عام 2007 إلى 32.1 في المائة في عام 2008، وذلك بالرغم من ارتفاع قيمتها من نحو 1.76 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 1.83 مليار دولار في عام 2008. وتراجعت أيضاً نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من 95.7 في المائة في عام 2007 إلى 70.8 في المائة في عام 2008، نتيجة لتراجع قيمتها من 1.68 مليار دولار إلى نحو 1.29 مليار دولار خلال نفس الفترة. وتعكس هذه المؤشرات تراجع الدور التنموي للقطاع المصرفي واستمرار عدم تمكنه من تأدية الدور الذي يتناسب مع قدراته وإمكاناته وطاقاته، بسبب استمرار الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية التي تزيد من مخاطر الاستثمار وتشكل المخاطر عائقاً أمام دور الوسيط للقطاع المصرفي كحلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين. كما استمر الأداء الحذر للقطاع المصرفي، حيث ارتفعت نسبة الأرصة المستثمرة خارج فلسطين، والتي مثلت طبقاً للبيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، نحو 43 في المائة من إجمالي الموجودات، ونحو 53.7 في المائة من إجمالي قيمة الودائع. وقد بلغت التسهيلات الائتمانية (جاري مدين) حوالي 23.9 في المائة من قيمة هذه الموجودات. كما احتفظت المصارف بنحو 4.8 في المائة من موجوداتها في شكل نقدي (في الصندوق) لمواجهة احتمالات السحب غير المتوقعة، إضافة لاحتفاظها بنحو 13.2 في المائة من أصولها لدى سلطة النقد منها 47.6 في المائة لأغراض الاحتياطي الإلزامي، 52.4 في المائة لأغراض المقاصة وتسوية المدفوعات، إضافة لنسبة 4.1 في المائة كأرصدة لدى المصارف داخل فلسطين وموجودات أخرى بنسبة 11 في المائة.

المساعدات الدولية

بلغت المساعدات الدولية المقدمة للاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2008 أكثر من 2 مليار دولار، كما حصلت الموازنة الفلسطينية على أكبر دعم لها منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994. وطبقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية، فقد بلغت قيمة المساعدات الدولية للموازنة الفلسطينية خلال عام 2008 نحو 1.76 مليار دولار، وهو الأمر الذي أتاح للسلطة الفلسطينية انتظام سداد رواتب العاملين فيها، بعد سنوات من عدم الانتظام والانقطاع لفترات كانت تصل لعدة أشهر، وسداد كامل مستحقاتهم المتراكمة لدى السلطة، إضافة لسداد جزء من مستحقات القطاع الخاص والقطاع المصرفي الفلسطيني. وقد تدفقت المساعدات الدولية للموازنة الفلسطينية، طبقاً للنشرات الدورية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية، كما يلي : الدول العربية (526) مليون دولار، المفوضية الأوروبية ضمن إطار آلياتها والآلية الأوروبية PEGASE (651) مليون دولار، البنك الدولي (283) مليون دولار والولايات المتحدة (300) مليون دولار.

هذا بالإضافة إلى المساعدات الدولية الأخرى المقدمة من مختلف الدول والهيئات غير الحكومية العربية والدولية، والتي تتم من خلال مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كالأونروا، وأوتشا، والبرنامج الإنمائي، وبرنامج الغذاء العالمي.

الخطط التنموية الفلسطينية

ما زالت السلطة الوطنية الفلسطينية تعمل في إطار الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية 2008-2010 كإطار عام لتطوير عمليات الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي وتطوير البنية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تبناها واعتمدها المجتمع الدولي في مؤتمر المانحين الدوليين في باريس في عام 2007.

غير أن استمرار الممارسات الإسرائيلية ضد كافة مقومات الاقتصاد الفلسطيني، قد حال دون إتمام أهداف هذه الخطة، إضافة لما أدى له انقسام النظام السياسي الفلسطيني، من إضعاف البناء المؤسسي للسلطة وإضعاف دورها الإداري والرقابي. وبالرغم من إخفاق الخطة في تحقيق أهدافها في عامها الأول (2008)، إلا أن السلطة الفلسطينية ما زالت تعمل في إطارها، ساعية بمساعدة المانحين الدوليين على الاقتراب مجدداً من إطارها في العامين 2009 و2010.

من جانب آخر فقد شهدت إدارة المال العام تحسينات عديدة خلال هذا العام. وذلك اثر إعادة الحساب الموحد لخزينة السلطة الوطنية الفلسطينية/ وزارة المالية، وتوحيد الموازنة الجارية والتطويرية بشكل يتلاءم مع ما طرحته الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، كما ارتفع مستوى شفافية الموازنة خاصة منذ مارس 2008، إثر إصدار وزارة المالية الفلسطينية تقارير مالية (شهرية وربع سنوية) على الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة، توضح تطورات الإيرادات والنفقات العامة. كما يجري العمل لإصدار قانون جديد موحد للتوريدات العامة، لتوحيد إجراءات التوريد في كل وزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية، والذي سيمثل أداة هامة لضبط الإنفاق العام، حيث يجري العمل حالياً بقانون التوريدات الفلسطيني لعام 1998.

وفي محاولة لترويج الاستثمار في الأراضي الفلسطينية فقد استضافت مدن نابلس وبيت لحم بالضفة الغربية مؤتمرين للاستثمار خلال عام 2008، بحضور المئات من رجال الأعمال والمستثمرين العرب والأجانب ومن الفلسطينيين من داخل وخارج فلسطين، للتعريف بأفاق وإمكانات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية وخاصة في الضفة الغربية، لا سيما في مشروعات الإسكان والعقارات والسياحة والأنشطة الخدمية الأخرى كالتأمين والمعلومات والتكنولوجيا. حيث عقد مؤتمر بيت لحم للاستثمار، وحضر المؤتمر 1500 رجل أعمال وتم إبرام عقود بقيمة نحو 1.4 مليار دولار. تم عقد مؤتمر نابلس للاستثمار بحضور 1100 رجل أعمال، للتعريف بفرص الاستثمار في مدن شمال الضفة الغربية. إلا أن استمرار السياسات الإسرائيلية المعوقة للتنمية سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، قد فرغ هذه الفعاليات وتلك الخطط من كافة أهدافها.